

## المجلد الثاني

٢ / ٣ :

( وفي صحيح البخاري في خطبة عمر لما توفي النبي ﷺ - كلام معناه - أن الله هدى نبيكم بهذا القرآن فاستمسكوا به فإنكم ] وأشار الجامع إلى أن هنا بياضاً في الأصل [ ) .

قلت :

وموضع البياض هو بقية كلام عمر رضي الله عنه الذي رواه البخاري في صحيحه - وقد ذكره الشيخ رحمه الله هنا بمعناه - ، ولفظه كما في الصحيح من رواية أنس عن عمر : « فإن يك محمد ﷺ قد مات فإن الله تعالى قد جعل بين أظهركم نورا تهتدون به بما هدى الله محمدا ﷺ » .

وفي رواية ابن حبان : « فإن الله جعل بين أظهركم نورا تهتدون به فاعتصموا به تهتدوا لما هدى الله محمدا ﷺ » .



٣٢-٣٨ / ٢ :

(وقال قدس الله روحه :

فصل : ثم يقال هذا أيضا يقتضى أن كلا منهما : ليس واجبا بنفسه غنيا قيوما ، بل مفتقرا إلى غيره في ذاته وصفاته ، كما كان مفتقرا إليه في مفعولاته ، وذلك أنه إذا كان كل منهما مفتقرا إلى الآخر في مفعولاته ، عاجزا عن الانفراد بها ، إذ الاشتراك مستلزم لذلك كما تقدم . . . )

## قلت :

هذا الفصل مستل من مجموعة فصول مذكورة في : ١٧٨ / ٢٠ ، والإشارة في قوله ( هذا أيضاً ) ، وقوله ( كما تقدم ) ، ونحو ذلك ، يعود للفصول المذكورة قبل هذا الفصل هناك . وبالمقارنة بين الفصلين يظهر بعض الفروق اليسيرة - وقد أشرت عند الكلام على المجلد العشرين إلى ما يخص ذلك الفصل - ، أما هنا فأهم الفروق :

١- ( ٣٣ / ٢ ) : ( ولهذا كان الاجتماع والاشتراك في الخلق ) ، وفي ٢٠ / ١٧٩ ( في المخلوقات ) وهو الأظهر .  
٢- ( ٣٣ / ٢ ) : ( وإن كانت إحداها باقية ) ، وفي ٢٠ / ١٧٩ ( وإن كانت أحوالها باقية ) .

٣- ( ٣٥ / ٢ ) : ( وليس فيها ما هو وحده علة قائمة ) ، وفي ٢٠ / ١٨١ ( ما هو وحده علة تامة ) وهو الأظهر .

٤- ( ٣٥ / ٢ ، ٣٦ ) : ( بل قيل : لا تكون في المخلوق علة ذات وصف واحد أو ليس في المخلوق ما يكون وحده علة ) ، وفي ٢٠ / ١٨٢ : ( إذ ليس في المخلوق ما يكون وحده علة ) وهو الأظهر .

٥- ( ٣٦ / ٢ ) : ( وفقرها وأنها من بدئه ) ، وفي ٢٠ / ١٨٣ : ( وفقرها وأنها مربوبة ) وهو الصواب .

وآخر خمسة عشر سطراً هنا لم تذكر هناك ، وهذا دليل آخر - غير الفروق - على أن مصدر هذا الفصل نسخة أخرى غير تلك النسخة ، والله تعالى أعلم .



: ٩٩/٢

( ولهذا يقولون سر حيث شئت ، فإن الله ثم ، وقل ما شئت فيه فإن الواسع الله )

قلت :

وهذا بيت شعر على بحر البسيط ، وقد رسم هكذا في المجموع ، وصواب الرسم :

( ولهذا يقولون :

سر حيث شئت فإن الله ثم وقل ما شئت فيه فإن الواسع الله )



: ١٠١/٢

( وهذا الفرق يصلح أن يفرق به فيمن حلف على شيء يعتقد ، كما حلف

عليه فتبين بخلافه أنه إن حلف مجازفا بلا أصل يرجع إليه مثل من حلف أن هذا

غراب أو ليس بغراب بلا مستند أصلا فبان خطأ ؛ فإن هذا يحنث وذلك يحنث ،

مثل هذا و [ إن ] لم يعلم خطؤه وإن أصاب وهي مسألة حلفه أنه في اللجنة وهذا

كما تقول : المفتي إذا أفتى بغير علم أنه أثم وإن أصاب ، وكذلك المصلي إلى القبلة

بغير اجتهاد ، وكذلك المفسر للقرآن برأيه ) .

قلت :

والعبارات التي تحتها خط فيها اضطراب ، وقد يكون وقع فيها تصحيف ، فهي

غير مفهومة ، والمراد بهذه العبارة - والله أعلم - أن من حلف مجازفا بلا أصل

يرجع إليه فإنه يحنث وإن لم يعلم خطؤه وإن أصاب .



: ١٠٢/٢

( لا ريب أن الحق نوعان : حق موجود ، وبه يتعلق الخبر الصادق ، وحق مقصود : وبه يتعلق الأمر الحكيم ، والعمل الصالح ، وضد الحق : الباطل ومن الباطل الثاني قول النبي ﷺ : « كل لهو يلهو الرجل به فهو باطل إلا رمية بقوسه وتأديبه فرسه وملاعبته امرأته فإنهن من الحق » والحق الموجود إذا أخبر عنه بخلافه كان كذبا . . . )

قلت :

قوله هنا : ( ومن الباطل الثاني قول النبي ﷺ ... ) يدل على وجود سقط ، إذ لم يتقدم ذكر لد ( الباطل الأول ) ، وهذا السقط هو ذكر نوعي الباطل ، ويدل على هذين النوعين ما ذكره في ٤١٥/٢ حيث قال هناك :

( فإن الباطل ضد الحق ؛ والله هو الحق المبين . والحق له معنيان أحدهما : الوجود<sup>(١)</sup> الثابت ، والثاني : المقصود النافع كقول النبي ﷺ : « الوتر حق » . والباطل نوعان أيضا :

أحدهما : المعدوم . وإذا كان معدوماً كان اعتقاد وجوده والخبر عن وجوده باطلا ؛ لأن الاعتقاد والخبر تابع للمعتقد المخبر عنه ، يصح بصحته ويطل ببطلانه ؛ فإذا كان المعتقد المخبر عنه باطلاً كان الاعتقاد والخبر كذلك ؛ وهو الكذب .  
الثاني : ما ليس بنافع ولا مفيد<sup>(٢)</sup> .

(١) لعله (الموجود) .

(٢) وهذا الذي أشار إليه هنا في قوله ٢ / ٢٠١ : ( ومن الباطل الثاني ) .

كقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ﴾ وكقول النبي ﷺ : « كل لهو يلهو به الرجل فهو باطل إلا رمية بقوسه وتأديبه فرسه وملاعبته امرأته فإنهن من الحق » ، وقوله عن عمر : « إن هذا رجل لا يحب الباطل » ، وما لا منفعة فيه : فالأمر به باطل ، وقصده وعمله باطل ؛ إذ العمل به والقصد إليه والأمر به باطل ( .



: ٢٦٤/٢

( فإن الحكم يكون بمعنى الأمر الديني وهو الأحكام الشرعية كقوله : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ ﴾ الآية ) .  
قلت :

وموضع الشاهد على أن الحكم يأتي بمعنى الأمر الديني آخر الآية وهو قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ ، ويظهر أن الاختصار من الناسخ .

